



موجز سياسات

"إعادة إعمار" غزة بعد الإبادة

نقدٌ لمشاريع ترسيخ الاحتلال ومدخل للبديل التحرري

موجز سياسات

"إعادة إعمار" غزة بعد الإبادة

نقدٌ لمشاريع ترسيخ الاحتلال ومدخل للبديل التحرري

فريق العمل

كتابة:

حلا علي، جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة
ربيع نصر، المركز السوري لبحوث السياسات
الحركة النسوية للعدالة الاقتصادية، الايكولوجية، والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تخطيط وتصميم

فالييري نصير.

نُشرَ هذا الموجز للسياسات كجزء من عمل "منتدى التضامن الإقليمي"، وهو مجموعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، يجتمع حول رؤى ومناهج مُناهضة للاستعمار ومتعدّدة الاختصاصات وتشاركية، تحويلية، نسوية وتقاطعية، تسعى نحو تحقيق العدالة الاجتماعية. يهدف الملتقى إلى استعادة المشاركة السياسية، وإزالة السرديات الاستعمارية، وتصورُ البدائل المتاحة لمستقبلٍ أكثر عدلاً وشمولاً وإنصافاً.

أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٢٦.

حقوق الصور

صورة الغلاف: مشهد جوي للدمار في جباليا شمال قطاع غزة. [محمود إسلیم/الأناضول]. الجزيرة.
الصورة في الصفحة ٦: تحولت أحياء بأكملها إلى أنقاض، ما ترك ملايين الأشخاص يعتمدون على المساعدات الإنسانية لتأمين المأوى وسبل البقاء على قيد الحياة. [محمود إسلیم/الأناضول]. الجزيرة.

المحتويات

ملخص

تمهيد

من الإبادة إلى مسألة إعادة الإعمار

إعادة إعمار أم أدوات هيمنة؟

مشاريع إعادة الإعمار ٢٠٢٥-٢٠٢٦: قراءة نقدية مُقارَنة

البديل التحرري: نحو نموذج سيادي وديمقراطي وتعويضي لغزة وفلسطين

التوصيات السياسية

الخلاصة

المراجع

٧

٨

٨

٩

١٠

١٢

١٤

١٧

١٨



ملخص

تُطرح اليوم مسألة إعادة إعمار غزة في سياقٍ محلي وإقليمي ودولي شائك، وسط تسابق أطراف متعدّدة للهيمنة على المسار نظرًا لما يحمله من أوجه تتراوح بين الوصاية وإعادة انتاج آليات الهيمنة الاستعمارية وأفق تفكيك الاحتلال والعبور نحو بديل تحرري. تبحث هذه الورقة في المشاريع المطروحة حاليًا وتكريسها لغزة كساحة صراع وتقويضها للمقومات التي تضمن تجذير عملية إعادة الإعمار في مبدأ حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ومبادئ المساواة والمحاسبة وجبر الضرر وحفظ الذاكرة الجماعية. وتقترح الورقة أخيرًا بديلًا تحرريًا متعدّد الأبعاد مع مناقشة فرص تحقيقه.

**تقتّرح الورقة بديلًا
تحرريًا متعدّد الأبعاد مع
مناقشة فرص تحقيقه.**



تمهيد

من الإبادة إلى مسألة إعادة الإعمار

٧١,٤ مليار دولار، منها احتياجات عاجلة وقصيرة الأجل لاستعادة الخدمات الأساسية والسكن والاقتصاد المحلي. ويخلص التقييم إلى أن الدمار في غزة يقع على نطاق مختلف جذرياً عن حروب ٢٠١٤ و٢٠٢١، وأن قطاعات السكن والصحة والتعليم والتجارة والزراعة هي الأكثر تضرراً (البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ٢٠٢٦).

تتمثل الإشكالية المركزية لهذه الورقة في أن معظم مشاريع إعادة الإعمار المطروحة لا تنطلق من حق الفلسطينيين/ات في تقرير المصير والعودة والتعويض والمساءلة، بل من محاولة إدارة آثار الإبادة عبر ترتيبات أمنية ومالية وتكنوقراطية تقودها أو تؤثر فيها القوى التي وقّرت الغطاء السياسي والعسكري والاقتصادي لاستمرار الدمار. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى تدخّل القوى الخارجية وتمرير سياسات استعمارية وتوجّهات الجهات المُمولة. بالتالي، الإعمار في غزة هو ساحة صراع على الإرادة السياسية الفلسطينية، وعلى معنى غزة، وعلى مستقبل علاقتها بفلسطين ككل. فالمشاريع السائدة تحمل، بدرجات متفاوتة، مضموناً استعماريّاً قد يُرسّخ السيطرة والسياسات الاستعمارية، والتمزيق الاجتماعي، والتخريب البيئي، والاستغلال الاقتصادي، ما لم يواجهها بديل تحرري يكفل استعادة القرار الفلسطيني وتأسيس الإعمار على السيادة والديمقراطية وجبر الضرر.

يعايش الفلسطينيون والفلسطينيات منذ نحو ثمانية عقود بنية استعمارٍ استيطانيٍ إحلالي تستهدف الأرض والإنسان عبر منظومة متراكمة من العنف المباشر والبيوي، بدءاً من المجازر والتهجير وتدمير القرى والمدن والسيطرة على الأرض والموارد والمعابر والحدود، وصولاً إلى الإبادة الجماعية الجارية في قطاع غزة. ولقد عمّقت اتفاقية أوسلو وترتيباتها الاقتصادية، لا سيما بروتوكول باريس، هشاشة البنية السياسية والاقتصادية الفلسطينية عبر ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وإبقاء السيطرة الفعلية على المعابر والتجارة والمقاصد بيد الاحتلال، ما قوّض إمكانية بناء اقتصاد وطني مستقلّ أو تحقيق تنمية وطنية فعلية. كذلك، ساهم الانقسام الفلسطيني والتمويل الخارجي المشروط في إضعاف التخطيط الوطني وتحويل قطاعات من المجتمع المدني من قاعدة تحررية شعبية إلى بنية مشاريع خاضعة لشروط المانحين وسياسات الأمّنة.

منذ السابع من تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣، لم يأخذ العنف في غزة شكل عدوان عسكري محدود، بل اتخذ طابع الإبادة مُستهدفًا شروط الوجود الفلسطيني ذاتها: القتل الجماعي، والتهجير، والتجويع، وتدمير المساكن والبنى التحتية، وتفكيك مقوّمات الحياة اليومية. ونُشِر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الواردة في المسودة، إلى عشرات آلاف الشهداء والجرحى، ونحو مليوني نازح، فضلاً عن تضرّر مئات آلاف الوحدات السكنية. أمّا التقييم النهائي للأضرار والاحتياجات في غزة، الصادر عن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٢٦، فيُقدّر الأضرار المادية المباشرة بنحو ٣٥,٢ مليار دولار، والخسائر الاقتصادية والاجتماعية بنحو ٢٢,٧ مليار دولار، واحتياجات التعافي والإعمار بنحو

إعادة إعمار أم أدوات هيمنة؟

تؤكد تجربة ما بعد ٢٠٠٣ أنّ وفرة الموارد لا تنتج تعافياً إذا رافقها الفساد، وضعف أنظمة المشتريات، والاحتكار التعاقدى، وتراجع الثقة العامة (البنك الدولي، ٢٠١٩؛ شفتزر، ٢٠١٧؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى في العراق، ٢٠٢٥). وتُشير تجارب السلام الليبرالي والوصاية الدولية في البوسنة وهايتي إلى أنّ المؤسسات الشكلية، والانتخابات السريعة، ومنح الأولوية للأسواق، والترتيبات الأمنية الضيقة، كلها عوامل قد تنتج استقراراً هشاً إذا لم تستند إلى الملكية الشعبية، والعدالة الاجتماعية، والمساءلة عن العنف، والسيادة الفعلية.

بالنسبة إلى غزة، لا تصلح هذه التجارب كنماذج جاهزة للنقل؛ فالقطاع ليس فضاء "نزاع أو حرب" فحسب، بل فضاء إبادة واستعمار استيطاني وحصار. لذلك، ينبغي استنتاج الخلاصة النقدية التي مفادها أنّ لا إعمار بلا سيادة وطنية على كافة خطوات العملية ومراحلها، ولا تمويل بلا تعويض ومساءلة، ولا إدارة للانقراض بلا حفظ لأدلة الجريمة وضمان للعودة، ولا تعافٍ مستدام إذا بقيت المعابر والمواد والقرارات خارج الإرادة الفلسطينية. إنّ معيار تقييم أيّ مشروع إعادة إعمار في غزة يجب أن يشمل ضمان السيادة الفلسطينية، وضمان عدم التهجير، والمساءلة عن الإبادة، ومشاركة المجتمع، والعدالة الاجتماعية والبيئية، والقدرة على إعادة بناء القاعدة الإنتاجية وليس فقط البنية المادية.

شهد قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٠ دورات متكررة من العدوان والتدمير، بدءاً بالانتفاضة الثانية وحروب ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و٢٠١٢ و٢٠١٤، وصولاً إلى موجات التصعيد بين ٢٠١٨ و٢٠٢٣، حيث تحولت إعادة الإعمار بعد كلّ حرب إلى عملية مؤقتة ومجزأة لا تُفضي إلى تعافٍ مستدام، بل تُعيد إنتاج الهشاشة ذاتها تحت شروط الحصار وسيطرة الاحتلال على المعابر والمواد والتمويل. ورغم مؤتمرات المانحين المتعاقبة، من شرم الشيخ ٢٠٠٩ إلى القاهرة ٢٠١٤، ظلّ التنفيذ محدوداً ومتعثراً بسبب عدم الوفاء بالتعهدات، وآليات الرقابة الإسرائيلية والدولية، واشتراطات إدخال مواد البناء، وتغليب اعتبارات «أمن إسرائيل» على حقوق الفلسطينيين/ات واحتياجاتهم/ن السكنية والمعيشية. وقد حوّلت آلية إعادة إعمار غزة بعد ٢٠١٤ الإعمار إلى نظام ضبط إداري وأمني، حيث امتدّت الموافقات والتصاريح وفترات الانتظار، وغابت المشاركة الشعبية والمجتمع المدني، وبقيت الأولويات مرتبطة بإدارة الأزمة لا بإنهاء بنيتها الاستعمارية (السمهوري، ٢٠١٤؛ مسيف وآخرون، ٢٠٢٥؛ ستيفانيني، ٢٠١٨).

بالنظر إلى تجارب أخرى اتّسمت بالوصاية الدولية في المنطقة والعالم، كتلك التي شهدتها لبنان والعراق على سبيل المثال، يتبيّن أنّ نجاح إعادة الإعمار لا يعتمد على حجم التمويل وحده، بل على طبيعة السلطة التي تقود العملية، ومنطق توزيع الموارد، ومدى ارتباط الإعمار بالعدالة والسيادة والمساءلة. ففي لبنان، تكشف مشاريع التعافي الأخيرة أهمّية وجود إطار برنامجي متعدد القطاعات يدمج إصلاح البنية التحتية والخدمات الأساسية وإدارة الانقراض ضمن تسلسلٍ واضح للأولويات. لكنّ هذا المثال يُبيّن في الوقت نفسه أنّ وجود دولة قائمة لا يضمن عدالة الإعمار إذا بقيت الأولويات محكومة بمنطق النفوذ أو القياس التقني البحت لا بمنطق الاحتياج الاجتماعي والعدالة المكانية. وفي العراق،

مشاريع إعادة الإعمار 2025-2026: قراءة نقدية مُقارَنة

اقتصادية خاصّة؛ واجتماعيًا، يُعيد تصنيف السكّان بين «مدنيين قابليين للإدارة» و«تهديدات أمنية»؛ وبيئيًا، يخاطر بتحويل الركاب والأرض إلى مدخل لإعادة ترتيب المجال الحضري وفق اعتبارات الأمن والاستثمار لا الحقّ في العودة والسكن والذاكرة (مجلس الأمن، ٢٠٢٥).

ثانيًا، خطة مصر أو الخطة العربية للتعافي وإعادة الإعمار والتنمية: قدّمت الخطة العربية التي أقرّها اجتماع القاهرة في آذار/مارس ٢٠٢٥ نفسها بديلًا لخطاب «ريفييرا غزة» والتهجير، إذ تُؤكّد بقاء الفلسطينيين/ات على أرضهم/ن، و«الملكية الفلسطينية»، واستعادة الخدمات الأساسية، وإعادة بناء البنية التحتية، والتدرّج بين الإغاثة والتعافي والتنمية. ولكنّ قوّتها المبدئية لا تلغي ثغراتها السياسية، فهي تُراهن على إدارة فلسطينية رسمية في ظلّ رفض إسرائيلي واسع لأيّ دور فعلي للسلطة الفلسطينية. وتبقى ملقّات الأمن والمعايير والسلاح رهينة ترتيبات إقليمية ودولية غير مضمونة. كذلك، فإنّ بعض تصوّراتها الاقتصادية، مثل الموانئ والمناطق التجارية والتكنولوجيا والسياحة، قد تتحوّل إلى واجهة تنموية إذا لم تقتنر بضمانات سيادية وحقوقية ملزمة ضدّ التهجير وضدّ استمرار التحكّم الإسرائيلي بالحدود والموارد (السفارة المصرية، ٢٠٢٥؛ رويترز، ٢٠٢٥؛ الغارديان، ٢٠٢٥).

ثالثًا، البرنامج الفلسطيني الرسمي أو برنامج تنفيذ التعافي وإعادة الإعمار في غزة: أعلنت الحكومة الفلسطينية في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٥ إطارًا يمتدّ لخمس سنوات بقيمة تقديرية تبلغ ٦٧ مليار دولار، ويغطّي ٥٦ برنامجًا فرعيًا في ١٨ قطاعًا، موزعًا على مراحل تبدأ بخطة طوارئ لمدة ستّة أشهر بنحو ٣,٥ مليار دولار، تليها مرحلة إعادة إعمار وتعافي بقيمة ٣٠ مليار دولار، ثمّ مرحلة استكمال الإعمار على المدى البعيد. تكمن قوّة هذا المسار في أنّه يُعيد التأكيد على غزة كجزء مفتوح ومتّصل من دولة فلسطين، ويربط الإعمار بالمؤسّسات الوطنية والخطة العربية. أمّا هشاشته فتكمن في اعتماده على تمكين فعلي للسلطة الفلسطينية، وعلى فتح المعابر وانسحاب الاحتلال وإطلاق التمويل، وهي شروط لا تملك السلطة

تؤكّد أحدث الدراسات والتقارير أنّ مشاريع إعادة الإعمار المطروحة بعد وقف إطلاق النار في النزاعات المستعصية تُعيد فتح الصراع على الحكم، والحدود، والموارد، والأمن، والفضاء الحضري، والاقتصاد السياسي (عرفة وتيرنر، ٢٠٢٥؛ زيادة، ٢٠٢٥). وفي غزة، نقل التقييم النهائي للأضرار والاحتياجات الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٢٦ النقاش من تقديرات أولية تُقارب ٥٠ مليار دولار إلى احتياجات تفوق ٧١ مليار دولار، وهو ما وسّع إقبال الفاعلين الدوليين والإقليميين والخاصين على «سوق إعادة الإعمار» في لحظةٍ حيث ما زالت السيادة الفلسطينية وحرية الحركة وضمانات عدم التهجير موضع تفاوض، بدلًا من كونها حقًا مكفولًا (البنك الدولي والاتّحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ٢٠٢٦). ويمكن التوقّف عند أربعة مشاريع رئيسية مطروحة في هذا السياق للنظر فيها كمسارات سياسية تختلف وتتقاطع أهدافها وديناميّتها تحت عنوان إعادة الإعمار وترسم خريطة الفاعلين المحتملة.

أولًا، المسار الأمريكي-الأممي المتضمّن قرار مجلس الأمن ٢٨٠٣، ومجلس السلام، وقوّة الاستقرار الدولية: يعمل هذا المسار على مأسسة أعلى درجات الوصاية السياسية والأمنية. فالقرار ٢٨٠٣ يُرحّب بإنشاء مجلس السلام كإدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية تضع إطار إعادة تطوير غزة وتُنسّق التمويل إلى حين «إصلاح» السلطة الفلسطينية وتمكّنها لاحقًا من تولّي السيطرة. كذلك، يُجيز إنشاء لجنة فلسطينية تكنوقراطية لإدارة الخدمات اليومية، لكنّها تعمل تحت إشراف المجلس، كما يدعو إلى إنشاء صندوق مخصّص تحكمه الجهات المانحة، وإلى تشكيل قوّة استقرار دولية تعمل بالتنسيق مع إسرائيل ومصر، وتربط الانسحاب الإسرائيلي بمعايير ومراحل متّصلة بنزع السلاح. سياسيًا، يختزل هذا المسار مجتمع الفلسطينيين/ات ضمن موضوع الإدارة الأمنية، نافياً حقّه كشعب صاحب قرار؛ واقتصاديًا، يفتح المجال أمام صناديق مانحين ومشاريع استثمارية ومناطق

ولم يعد خطر «رأسمالية الكارثة» في غزة احتمالاً نظرياً.

ولم يعد خطر «رأسمالية الكارثة» في غزة احتمالاً نظرياً، فقد حذّرت العديد من المناقشات والأوراق من أن خطط «اليوم التالي» قد تنزع وكالة الفلسطينيين/ات وتفتح المجال أمام تحويل الدمار إلى فرصة لإعادة ترتيب الأرض والسكان والموارد لمصلحة نخب سياسية ومالية واستشارية. في المقابل، ذهب بعض الباحثين/ات إلى أن نظام الإعمار الناشئ قد يعمل كاستمرار لمنطق المحو الاستعماري عبر ثلاثة مسارات: غياب تقرير المصير، وإعادة ترتيب الفضاء، ومحو الحياة الاجتماعية بأبعادها المتعددة. وتؤكد مقاربة «التنمية كمحو» أن الإعمار قد يصبح امتداداً للحرب إذا فصل إعادة البناء عن إنهاء الاستعمار والتعويض والمساءلة (عرفة وتيرنر، ٢٠٢٥؛ بغدادي، ٢٠٢٥؛ زيادة، ٢٠٢٥).

وحدها ضمانتها. وسيبقى أي برنامج فلسطيني رسمي مُعرّضاً لإعادة إنتاج بيروقراطية أوصلو إذا لم يقترن بإصلاح ديمقراطي، ومشاركة مجتمعية، ومساءلة مستقلة، ورفض صريح لتحويل الإعمار إلى ذراع للأمننة أو التمويل المشروط (وفا، ٢٠٢٥؛ وكالة الأناضول، ٢٠٢٥؛ رويترز، ٢٠٢٥).

رابعاً، فينيق غزة (غزة فينيكس): يُقدّم هذا الإطار أكثر المقاربات قُرْباً من البديل التحرري إذ ينطلق من المعرفة المحلية والتخطيط المكاني والذاكرة والعدالة البيئية والمشاركة المجتمعية الوطنية. تقوم منهجيته على ثلاث مراحل مترابطة: الطوارئ، والاستقرار، وإعادة الإعمار على المدى البعيد؛ ويرفض المخططات الفوقية والاستشارات الاستخراجية، ويؤكد أن الإعمار ليس تعافياً تقنياً بل عملية سياسية وثقافية ووجودية. ولكن هذا الإطار، رغم تقدّمه، لا يكفي وحده إذا بقي محصوراً كمنهجية فنية أو محلية؛ فقيمه الحقيقية تظهر حين يندمج في ميثاق وطني فلسطيني يضمن السيادة والتعويض والمساءلة ووحدة غزة والضفة، ويمنع تحويل المشاركة المحلية الوطنية إلى واجهة تشاركية ضمن نظام وصاية خارجي (اتحاد بلديات قطاع غزة غزة، ٢٠٢٥؛ عبدالوهاب، ٢٠٢٥).

إنّ القراءة المُقارَنة بين هذه المسارات تكشف أنّ جوهر الخلاف لا يتعلق بتقنيات البناء ولا بحجم التمويل، بل بمن يملك القرار وبالذوافع وأهداف الهيمنة عليه، وحتى احتكاره، ما يعني أيضاً إقصاء بعض الفاعلين وتوظيف البعض الآخر سياسياً بما يُوفّر شروط هيمنة أو تفوّق مسار محدّد. فالمسار الأمريكي يضع الأمن ونزع السلاح وجذب الاستثمار قبل الحقوق والسيادة؛ والخطة العربية تحاول منع التهجير لكنها تبقى مهدّدة بالاحتواء داخل الإطار الأمريكي إذا لم تحصل على ضمانات سيادية؛ والبرنامج الفلسطيني الرسمي يمكن أن يكون مدخلاً لاستعادة القيادة الوطنية إذا خضع للإصلاح والمشاركة والرقابة، أو أن يتحوّل إلى بيروقراطية مشروطة؛ أما فينيق غزة فيقدّم أفقاً محلياً تشاركياً، لكنّه يحتاج إلى حامل سياسي وطني.

البديل التحرري: نحو نموذج سيادي وديمقراطي وتعويضي لغزة وفلسطين

١. السيادة وإنهاء الوصاية كشرط للإعمار:
التحرر من الاحتلال ليس نتيجة بعيدة لإعادة الإعمار، بل شرطها الأول. وأي خطة تُبقي المعابر والمواد والتمويل والأمن وحركة السكّان خارج القرار الفلسطيني ستُعِيد إنتاج الحصار ولو بواجهة إنسانية أو تكنوقراطية. بالتالي، يجب رفض مشاريع الوصاية، ونماذج البناء والتشغيل ونقل الملكية، والترتيبات التي تؤجّل السيادة وتحوّل غزة إلى منطقة إدارة دولية أو سوق استثمارية.

٢. إعادة الإعمار السياسي وبناء الشرعية الديمقراطية: لا يمكن بناء غزة عبر مؤسسات غير خاضعة للمساءلة أو عبر قيادة فلسطينية منقسمة أو مفروضة من الخارج. يتطلّب البديل حوارًا وطنيًا فلسطينيًا واسعًا يشمل القوى السياسية، والبلديات، والنقابات، والمجتمع المدني، والجامعات، والنساء، والشباب، والشتات، ويؤسّس لميثاق سياسي لإعادة الإعمار يرفض الوصاية والتهجير ونزع السيادة، ويضمن وحدة غزة والضفة، ويُعيد بناء الشرعية العامة على قاعدة التعددية والحقوق والمساءلة.

٣. هيئة فلسطينية انتقالية لإعادة الإعمار: تتطلّب هذه المرحلة إنشاء هيئة فلسطينية انتقالية، محدّدة الولاية زمنيًا، تقود عملية الإعمار وفق اتفاق وطني، وتتكوّن من تمثيل متوازن للبلديات والمجالس المحلية والمؤسسات العامة، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات، والجمعيات المهنية، والجامعات، والخبراء/الخبيرات الفلسطينيين/ات في الشتات. تخضع الهيئة لمدونة سلوك، وقواعد حوكمة شفافة، وتدقيق مستقل، وآلية شكاوى مجتمعية، ومصفوفة وطنية لتقييم كلّ مشروع إعمار من منظور السيادة، والعدالة الاجتماعية، والأثر البيئي، وعدم التهجير، والمساءلة.

يستند البديل التحرري إلى ديناميات قوّة حقيقية تتشكّل في هذه اللحظة الفارقة، ومنها: الغضب الفلسطيني والعربي والدولي العام تجاه فظاعة الإبادة الجماعية بما يُشكّل ضغطًا يتجاوز الترتيبات التكنوقراطية، ما يفرض ضرورة أخلاقية وسياسية لعدم التكرار بالنظر إلى المخاطر العالمية والإنسانية الجسيمة التي تحملها هذه الإبادة. كذلك، تتقاطع هذه الرؤية مع تطلّعات بعض القوى الإقليمية والدولية - لا سيّما الأوروبية والخليجية والمصرية - نحو تحقيق استقرار مستدام وتأمين الموارد في المنطقة، ما يفتح مساحة للمناورة ضمن معادلات الإقليم المتغيرة. وأخيرًا، تبرز المقاومة السياسية المتصاعدة لسياسات تحالف "ترامب-نتنياهو" كرافعة أساسية ترفض التصنيفية السياسية، وتستند في ذلك إلى مرونة الفلسطينيين/ات وقدرتهم/نّ الاستثنائية على العمل في الظروف المستحيلة، متجذرين/ات في ارتباطهم/نّ الوجودي بالأرض والهوية، ما يجعل الإعمار هنا لا مجرد ورشات بناء تقنية، بل فعلًا سياسيًا مقاومًا يستعيد المبادرة والقرار.

لا يمكن اختزال البديل في تحسين التنسيق بين المانحين أو إنشاء صندوق تمويل جديد؛ فإعادة إعمار غزة تجري في سياق إبادة واستعمار استيطاني وحصار ووصاية دولية محتملة وانقسام فلسطيني. لذلك، يفترض النموذج البديل أنّ الإعمار معركة سياسية على السيادة والذاكرة والحق في العودة والقرار الاقتصادي. ويقوم هذا النموذج على المحاور الآتية:

٦. التمويل التعويضي والمساءلة: يجب التعامل مع

تمويل الإعمار كحقّ تعويضي لا كمنحة أو قرض، حيث يقع العبء المالي الأساسي على الاحتلال والدول والشركات والجهات المتواطئة في الإبادة، عبر آليات تعويض دولية، وصناديق جبر ضرر، وملاحقات قانونية، واستعادة التدفقات المالية الفلسطينية، ومساهمات الشتات، فضلاً عن التمويل البيئي والمناخي حيثما أمكن. فالإعمار بلا تعويض ومساءلة يُحوّل الحقّ إلى صدقة ويُكرّس الإفلات من العقاب.

٧. المجتمع المدني والبلديات كقنوات قيادة

ومساءلة: ينبغي ألا يكون المجتمع المدني مجرد مُنفذ لمشاريع المانحين، بل شريكاً في تحديد الأولويات، ومراقبة التمويل، وحماية الحقوق، وتوثيق الانتهاكات، وضمان شمول الفئات الأكثر تضرراً. وتُعَدّ البلديات والمجالس المحلية، رغم تدمير قدراتها، مدخلاً أساسياً لإعادة بناء الخدمات اليومية والمساءلة المجتمعية، شرط دعمها بدون تحويلها إلى أدوات تنفيذية بلا قرار.

٤. تحويل الإغاثة إلى مسارات تنموية مستدامة:

ينبغي ألا تنفصل الاستجابة الطارئة عن التخطيط طويل الأمد، حيث يبدأ الإعمار من شروط البقاء والعودة مثل السكن والمياه والصرف الصحي والكهرباء والصحة والتعليم والنقل والخدمات البلدية. ويُفترض إزالة الأنقاض والمخلفات الخطرة ضمن برنامج أشغال عامّة لا كملف هندسي معزول. ويُفترض أيضاً أن تُدار هذه العملية بطريقة تحفظ الأدلة المرتبطة بجرائم الحرب والإبادة. وتُمنح الأولوية لإعادة بناء الجامعات، والمراكز الثقافية، والأرشيف، والذاكرة الجماعية، لأنّ المجتمع الخارج من الإبادة يحتاج إلى مؤسسات تفكير وتنظيم ورعاية.

٥. اقتصاد تضامني وأخضر بدل اقتصاد العقارات

والمقاولات: يحتاج البديل الاقتصادي إلى الانفصال عن منطق «ريفييرا غزة»، والمشاريع العقارية الكبرى، واقتصاد الامتيازات. فالمطلوب هو اقتصاد اجتماعي-بيئي يخلق فرص عمل واسعة، ويُعيد بناء القاعدة الإنتاجية المحلية: الزراعة، الصيد، الورش الصغيرة، التعاونيات، الصناعات الحرفية، الطاقة المتجددة اللامركزية، إعادة التدوير، النقل العام، واقتصادات الرعاية. هذا النموذج لا يعالج الفقر حصراً، بل يُقلل التبعية للمانحين والسوق الخارجي، ويُرسّي قاعدة مادية للسيادة والصمود.

في ما يلي بعض التوصيات السياسية:

من الضروري تحويل تمويل الإعمار من مساعدات مشروطة أو قروض جديدة إلى مسار تعويضي وحقوقى يستند إلى مسؤولية إسرائيل والدول والشركات المتواطئة في الإبادة والدمار. وهذا الأمر يقتضي إنشاء سجلّ وطني للأضرار والخسائر الفردية والجماعية، وربطه بملفات قانونية للمطالبة بالتعويض أمام المحاكم والآليات الدولية والوطنية المتاحة، مع رفض صيغ التمويل التي ترهن الأصول العامّة أو تنقل القرار إلى المستثمرين عبر عقود طويلة الأجل. يستند هذا المسار إلى تقارير الأضرار الدولية وإلى تراكم الأدلة الحقوقية وإلى حملات التضامن والمقاطعة، لكنّه سيواجه عوائق كبيرة مثل الحماية السياسية لإسرائيل، والفيتو الأمريكي، وتردد المانحين، والقيود المصرفية. بالتالي، يجب الفصل بين قبول التمويل الإنساني العاجل وبين التنازل عن حقّ التعويض والمساءلة.

يجب التعامل مع الانقراض والمخلفات الخطرة بوصفها ملفاً سياسياً وبيئياً وحقوقياً، لا مجرد مهمة هندسية. ومن الممكن إطلاق برنامج أشغال عامّة وطني لإزالة الركام والذخائر غير المنفجرة والنفايات الخطرة، مع توفير دخل ماديّ وفرص عمل للأسر المتضرّرة والشباب والنساء المعيلات، ومع إشراك البلديات والدفاع المدني وخبراء البيئة والطبّ الشرعي والمؤسسات الحقوقية والمنظمات الأممية الفنّية. وتكمن قوّة هذا الخيار في أنّه يجمع بين التعافي الماديّ والحماية الاجتماعية وحفظ أدلة جرائم الحرب، بينما تتمثّل مخاطره في منع إدخال المعدّات والوقود، وخطر الذخائر غير المنفجرة، واحتمال استحواذ شركات خارجية على ملفّ الانقراض باعتباره مورداً ربحياً. لذلك، ينبغي منع خصخصة هذا الملفّ وإخضاع أيّ تدخّل خارجي لقيادة بلدية وفلسطينية وبروتوكولات لحفظ الأدلة والملكية والذاكرة المكانية.

تقتضي إعادة الإعمار التحرّرية إقرار ميثاق وطني فلسطيني يشكّل المرجعية السياسية والحقوقية لكلّ تدخّل أو تمويل أو مشروع، بحيث يحدّد بوضوح رفض التهجير والوصاية والخصخصة الربعية ورهن المعابر والموارد بترتيبات أمنية خارجية، ويربط الإعمار بحقوق العودة وجبر الضرر والمساءلة. يُعتبّر هذا الإجراء ممكناً إذا قادته المؤسسات والقوى الفلسطينية بالتعاون مع البلديات والنقابات والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والشتات، بالاستناد إلى الإجماع الشعبي الواسع ضدّ التهجير وإلى الحراك الحقوقي الدولي. ولكنّ العائق الأساسي يتمثّل في الضغوط الأمريكية والإسرائيلية وشروط بعض المانحين التي قد تحاول تقديم ترتيبات تقنية محايدة ظاهرياً، غير أنّها تنزع القرار السياسي من الفلسطينيين/ات. لذلك، ينبغي اعتماد مصفوفة سيادية لتقييم كلّ مشروع وفق أثره على حقّ العودة، وعدم التهجير، والسيطرة الفلسطينية على الموارد، وحفظ الذاكرة والملكية.

يتطلّب البديل إنشاء هيئة فلسطينية انتقالية لإعادة الإعمار، بولاية زمنية محدّدة، بحيث لا تكون بديلاً عن التمثيل السياسي الوطني، بل أداة تنفيذية ومؤسسية لتنسيق التخطيط والتمويل والرقابة. يمكن لهذه الهيئة أن تضمّ البلديات، والوزارات الفنّية، والنقابات المهنية، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات النساء وذوي الإعاقة، وخبراء/خبيرات فلسطينيين/ات من غزّة والشتات، على أن تخضع لتدقيق مستقلّ وتنشر العقود والتقارير المالية ونسب التنفيذ والشكاوى دورياً. ترتبط إمكانية تنفيذ هذا المسار على الحاجة العملية إلى قناة تنسيق فلسطينية واضحة ووجود خبرات فنّية ومجتمعية واسعة، بينما تتمثّل مخاطره في احتمال احتكاره من السلطة التنفيذية أو المانحين أو شبكات المقاولات. لذلك، يجب منع تضارب المصالح، وحظر استفادة أعضاء الهيئة من عقود الإعمار، وإلزامها بجلسات مساءلة علنية وآلية شكاوى مجتمعية.

يُفترض أن تكون أولوية الإعمار هي السكن والعودة وإعادة بناء الأحياء، لا المشاريع العقارية الكبرى أو المناطق الاقتصادية المعزولة. وهذا يعني تشكيل لجان أحياء تشاركية لتحديد احتياجات السكّان، وتحديث سجلّات الملكية، وحماية مَنْ فقدوا الوثائق، وتطوير حلول سكن مؤقتة لا تتحوّل إلى تهجير دائم أو إعادة توزيع قسري للسكّان. يستند هذا المسار إلى ارتباط الناس بأحيائهم وأرضهم وإلى قدرة البلديات والمجتمعات المحليّة على تحديد الأولويات الواقعية، لكنّه سيواجه عوائق مثل المخططات أو سياسات الاحتلال، والمناطق العازلة، وضغط المستثمرين، والمضاربة العقارية، وضياح الوثائق. لذلك، يجب حماية الملكية والسكن قانونيّاً، ومنع بيع الأراضي تحت ضغط الحاجة، وإعطاء الأولوية لإعادة بناء الأحياء كوحدات اجتماعية وخدمية متكاملة تضمّ السكن والمدارس والعيادات والمياه والكهرباء.

يتطلّب التعافي الاقتصادي ربط الإغاثة بالإنتاج المحلي بدلاً من تكريس اقتصاد الاستيراد والاستهلاك الدائم. ويمكن تحقيق ذلك عبر شروط واضحة للمشتريات المحليّة في عقود الإغاثة والإعمار، ودعم الزراعة والصيد والورش الصغيرة والصناعات الغذائية والحرفية والتعاونيات، وتشغيل العمالة المحليّة في إعادة البناء والخدمات، وتكمن إمكانية هذا المسار في وجود مهارات إنتاجية واسعة في غزة وشبكات تكافل اجتماعي وخبرات في التكيّف الاقتصادي، بينما تُعيقه السيطرة على المعابر، وتدمير الأراضي الزراعية، ونقص الطاقة والمواد الخام، وهيمنة كبار الموردين وسلاسل التوريد الخارجية. لذلك، يجب فرض حدّ أدنى للمحتوى المحلي في كلّ مشروع، ونشر نسب العمالة والمشتريات المحليّة، وربط التمويل بقدرته على خلق دخل وإنتاج لا فقط توزيع مساعدات.

ينبغي بناء اقتصاد اجتماعي وبيئي قائم على التعاونيات، والرعاية، والطاقة اللامركزية، وإعادة التدوير، والمرافق العامّة الصغيرة، بدلاً من اقتصاد العقارات والمقاولات الكبرى. ويشمل ذلك تمويل التعاونيات النسوية والشبابية، ودعم مشاريع الطاقة الشمسية للمدارس والمراكز الصحيّة ومحطّات المياه، وإنشاء وحدات لإعادة تدوير المواد القابلة للاستخدام، وتمويل مراكز رعاية الأطفال وكبار السنّ، وحماية الناجيات/ين من العنف، وتعزيز تمويل مراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير متطلباتهم/نّ. تكمن قوّة هذا التوجّه في أنّه يستجيب لحاجات يومية فعلية ويقلّل التبعية للمركز وللماحين، بينما قد تُعيقه عوامل أخرى، ألا وهي هيمنة نموذج المقاولات الكبرى وضعف الاعتراف باقتصاد الرعاية ومحاولة تحويل التمويل الأخضر إلى واجهة تقنية تفتقر إلى العدالة الاجتماعية. لذلك، لا بدّ من ربط أيّ تمويل بيئي أو مناخي بمعايير الملكية المجتمعية، والعدالة، والتشغيل المحلي.

من الضروري إنشاء مرصد وطني مستقلّ للمانحين والعقود والتدخلات الدولية لأنّ رأسمالية الكارثة تزدهر في غياب الشفافية. يقوم المرصد بتتبّع مصادر التمويل، والشروط السياسية، والعقود، والجهات المُنفّذة، والمستفيدين النهائيين، وتضارب المصالح، والأثر الاجتماعي والبيئي للمشاريع، وينشر قاعدة بيانات مفتوحة بالعربية والإنجليزية. ويمكن أن تديره شبكة من مؤسسات بحثية وجامعات ونقابات ومنظمات حقوقية وصحافيين/ات استقصائيين/ات، بالاستناد إلى طلب مجتمعي واسع للرقابة ومعرفة مسارات الموارد. ولكنّ هذا المسار سيواجه مقاومة من شركات ومانحين ونخب محليّة قد ترفض كشف العقود أو الشروط. لذلك، يجب ربط أيّ تعاقد أو تمويل بحدّ أدنى من الإفصاح، وإنشاء آلية شكاوى وحماية للمبلّغين/ات عن الفساد والاستغلال.

يحتاج البديل الفلسطيني إلى تحالف دولي للمساءلة لا للصاية، بحيث لا يُختزل التضامن في إرسال مساعدات إنسانية غير سياسية.

يشمل هذا التحالف النقابات والجامعات والبلديات والحركات النسوية والبيئية والعمالية ومنظمات حقوق الإنسان وشبكات الجنوب العالمي ومبادرات المقاطعة وسحب الاستثمارات. ويمكن أن يضبط هذا التحالف باتجاه ثلاثة مطالب مترابطة: وقف التواطؤ، وتمويل التعويض، ومحاسبة الشركات والدول المشاركة في الإبادة أو الاستفادة من عقود الإعمار الريعية. تكمن قوّة هذا المسار في اتّساع التضامن العالمي مع فلسطين وانكشاف ازدواجية المعايير الدولية، بينما تتمثّل عوائقه في تجريم التضامن، والضغط السياسي والإعلامي، والاتّهامات بمعاداة السامية، ومحاولة عزل الإعمار عن المساءلة. لذلك، يجب صياغة خطاب حقوقي واضح يربط الإعمار بالقانون الدولي، ومناهضة الفصل العنصري، وجبر الضرر، والعدالة الاجتماعية.

يجب أن تُدمج الفئات الأكثر تضرُّراً في صلب التخطيط والتنفيذ والرقابة، لا أن تُعامل كفئات مستفيدة هامشية. ويشمل ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ والأسر المعيلة والجرحى والنازحين/ات والعمّال/العاملات غير الرسميين/ات. يمكن تطبيق ذلك عبر تقييم الأثر الاجتماعي لكلّ مشروع، وقنوات تسجيل ميسّطة لِمَن فقدوا الوثائق، وتمثيل إلزامي لهذه الفئات في لجان الأحياء والرقابة، وتمويل خدمات الرعاية والصحة النفسية والاجتماعية كجزء من البنية التحتية. وتكمن إمكانية هذا المسار في وجود منظمات نسوية وحقوقية ومجتمعية ذات خبرة، بينما تتمثّل عوائقه في النزعة الذكورية في توزيع الموارد، وسيطرة الوسطاء المحليين، وتسييس المساعدات، وتفضيل المشاريع المادّية المربّية على الرعاية. لذلك، يجب ربط الصرف المالي بإثبات وصول السكن والخدمات والدخل إلى الفئات الأكثر تضرُّراً.

الخلاصة

يقوم البديل التحرري لإعادة إعمار غزة على تحويل الإعمار من أداة لإدارة آثار الإبادة إلى مسار لتفكيك شروطها. فهو نموذج سيادي لأنّه يرفض الوصاية والتحكّم الخارجي؛ وديمقراطي لأنّه يُعيد القرار إلى الفلسطينيين/ات عبر مؤسسات تشاركية ومساءلة؛ وتعويضي لأنّه يتعامل مع التمويل كحقّ في جبر الضرر لا كمنحة مشروطة؛ واجتماعي-بيئي لأنّه ينطلق من حاجات الناس اليومية ومن استعادة شروط الحياة والعمل والرعاية لا من المضاربة العقارية والعقود الكبرى. بهذا المعنى، لا تكون إعادة إعمار غزة مجرد إعادة بناء ما دُمّر، بل إعادة بناء للقدرة الجماعية الفلسطينية على البقاء والتنظيم والمطالبة بالتحرّر وصياغة مستقبل سياسي عادل لغزة والضفة وفلسطين.

**لا تكون إعادة إعمار غزة
مجرد إعادة بناء ما دُمّر،
بل إعادة بناء للقدرة
الجماعية الفلسطينية
على البقاء والتنظيم
والمطالبة بالتحرّر
وصياغة مستقبل
سياسي عادل لغزة
والضفة وفلسطين.**

المراجع

- Reuters. (2025). Arab summit adopts Egyptian Gaza reconstruction plan. 4 March 2025. <https://www.reuters.com/world/middle-east/arab-summit-adopts-egyptian-gaza-reconstruction-plan-2025-03-04/>
- Schweitzer, M. (2017). Beyond a Military Victory: Reconstruction in Iraq after ISIS. International Peace Institute Global Observatory. <https://theglobalobservatory.org/2017/01/isis-iraq-united-nations-reconstruction/>
- Stefanini, P. (2018). Normalizing the Siege: The Gaza Reconstruction Mechanism and the Contradictions of Humanitarianism and Reconstruction. POMEPS. <https://pomeps.org/normalizing-the-siege-the-gaza-reconstruction-mechanism-and-the-contradictions-of-humanitarianism-and-reconstruction>
- The Guardian. (2025). Arab leaders endorse \$53bn plan to rebuild Gaza as alternative to Trump idea. 5 March 2025. <https://www.theguardian.com/world/2025/mar/04/egypt-proposes-53bn-gaza-rebuild-as-alternative-to-trump-plan>
- United Nations Security Council. (2025). Resolution 2803 (2025) adopted on 17 November 2025. <https://digitallibrary.un.org/record/4093207?v=pdf>
- United Nations Development Programme Iraq. (2025). Reborn, Yet Still Rising: Iraq's Next Chapter After a Decade of Stabilization. <https://www.undp.org/iraq/blog/reborn-yet-still-rising-iraqs-next-chapter-after-decade-stabilization>
- Union of Gaza Strip Municipalities. (2025). Gaza Phoenix: A framework for the Reconstruction of Gaza. <https://gaza-city.org/storage/gazaDocs/JAG6M4R0Mlz-diSacYxYwgZ7TnWBqVGuTex2T3yi1.pdf>
- WAFA. (2025). Keynote address by Prime Minister Mohammad Mustafa at the High-Level meeting on the situation in Gaza. 16 October 2025. <https://english.wafa.ps/Pages/Details/163420>
- Ziadah, R. (2025). Development as Erasure: Palestine, Genocide and Reconstruction. Development and Change, 56(4-5), 597-618. <https://doi.org/10.1111/dech.70014>
- السمهوري، محمد. (٢٠١٤). تحديات إعادة إعمار غزة. صدى. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي <https://carnegieendowment.org/ar/sada/2014/10/the-challenges-of-rebuilding-gaza>
- عبد الوهاب، علي. (٢٠٢٥). إعادة إعمار غزة من خلال التخطيط المكاني: قراءات مقارنة لخطط ومقترحات إعادة إعمار غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس <https://mas.ps/publications/12969.html>
- مسيف، جميل؛ القيق، فريد؛ شعبان، عمر. (٢٠٢٥). استراتيجيات إعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب ٢٠٢٣-٢٠٢٤. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس.
- Anadolu Agency. (2025). Palestinian government unveils \$67 billion, five-year plan for Gaza reconstruction. 16 October 2025. <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/palestinian-government-unveils-67-billion-five-year-plan-for-gaza-reconstruction/3719045>
- Arafah, N., & Turner, M. (2025). Destruction, Disempowerment, and Dispossession: Disaster Capitalism and the Postwar Plans for Gaza. Carnegie Endowment for International Peace. <https://carnegieendowment.org/middle-east/research/2025/10/destruction-disempowerment-and-dispossession-disaster-capitalism-and-the-postwar-plans-for-gaza>
- Baghdadi, J. (2025). Gaza's Reconstruction and the Settler-Colonial Logic of Elimination. Noria Research. <https://noria-research.com/mena/gazas-reconstruction-and-the-settler-colonial-logic-of-erasure/>
- Embassy of the Arab Republic of Egypt in Washington, DC. (2025). Gaza Recovery, Reconstruction and Development Plan. <https://egyptembassy.net/media/Gaza-Recovery-Reconstruction-and-Development-Plan.pdf>
- European Union, United Nations, and World Bank. (2026). Gaza Rapid Damage and Needs Assessment: Final Report. 20 April 2026. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/e539cbf23b348c3d4fc69b8a7e-9c9d7d-0280062026/original/Gaza-RDNA-2026-Final-April-19.pdf>
- Matsuanga, H. (2019). The Reconstruction of Iraq after 2003: Learning from Its Successes and Failures (MENA Development Report). World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/2c591ed9-cf19-50a6-8b60-00530f6122b7>

